

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) ("الشركة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 من قبل مدقق مستقل آخر الذي أبدى تقريره المؤرخ في 23 فبراير 2017 برأي غير مُعَدَّل.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>1- تقييم التزامات عقود التأمين</p> <p>إن تقدير التزامات عقود التأمين ينطوي على درجة كبيرة من الأحكام. تستند الالتزامات إلى أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة ولم تسدد في تاريخ معين، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا. يمكن استخدام مجموعة من الطرق لتحديد هذه الالتزامات. إن هذه الطرق المتضمنة هي عدد من الافتراضات المتعلقة بمبلغ التسوية المتوقع وأنماط التسوية للمطالبات.</p> <p>يتم عرض أساس تقدير الشركة لالتزامات عقود التأمين في قسم السياسات المحاسبية في الإيضاح 4-2 (هـ) حول البيانات المالية. كما يوجه إنتباه إلى التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاحات عن المطالبات غير المدفوعة وإدارة مخاطر التأمين المبينة في الإيضاحات 3.1 و 19 و 25 حول البيانات المالية على التوالي.</p>	<p>قمنا بتقييم إحتساب الإدارة لالتزامات التأمين من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم واختبار ضوابط الرقابة الرئيسية حول عمليات التعامل مع المطالبات وعمليات وضع الإحتياطيات الخاصة بالشركة. وقد قمنا بفحص أدلة تشغيل ضوابط الرقابة على تقييم الإحتياطيات الفردية للمطالبات، مثل ضوابط رقابة مراجعة الخسائر الكبيرة واستعراض القرائن الداخلية (حيث يقوم المراجعون بفحص وثائق دعم احتياطيات المطالبات وإعتبار سواء المبلغ المسجل في البيانات المالية قد تم تقييمه بشكل ملائم). • فحصنا عينة من احتياطيات المطالبات من خلال مقارنة المبلغ المقدر للإحتياطي بالمستندات المناسبة، مثل التقارير الخاصة بمدققي الخسائر وعند الإقتضاء فحص مراسلات الشركة مع المحامين للمطالبات قيد التحقيق. • راجعنا مطابقة الإدارة لبيانات الشركة المتضمنة المسجلة في أنظمة إدارة وثائق التأمين مع البيانات المستخدمة في إحتسابات الإحتياطي للاكتواري. • قمنا بمطابقة التزامات عقود التأمين على النحو الذي أوصى به الخبير الاكتواري للشركة للالتزامات في البيانات المالية. • قمنا بتقييم خبرة وكفاءة الخبير الاكتواري للشركة للقيام بتقييم نهاية الفترة. • قمنا بمشاركة أعضاء فريقنا المتخصصين الإكتواريين، لتطبيق المعرفة والخبرة المناسبة في مجال الصناعة، وقارننا المنهجية والنماذج والافتراضات المستخدمة مقابل الممارسات الإكتوارية المعترف بها والمقبولة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>2- الاعتراف بالإيرادات</p> <p>يتكون إجمالي أقساط التأمين المكتتبة من إجمالي أقساط التأمين المستحقة القبض طوال فترة التغطية المقدمة بالعقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية ويتم إدراجها في التاريخ الذي تبدأ فيه الوثيقة. في نهاية كل فترة، يتم تكوين مخصص بنسبة من صافي الأقساط المحتفظ بها لتغطية أجزاء المخاطر التي لم تنته في تاريخ التقرير. يجب احتساب الإحتياطيات بناءً على طريقة الأعلى من 24/1 أو الدراسة الاكتوارية أو المبلغ المطلوب بموجب قانون شركات التأمين بسلطنة عمان المحسوب بنسبة 45٪ من صافي أقساط التأمين المحتفظ بها للسنة لجميع فئات الأعمال.</p> <p>لقد قررنا أن هذا أمر تدقيق رئيسي لأنه ينطوي على احتسابات معقدة وبسبب الأهمية المالية الجوهرية للمبالغ المعنية.</p> <p>إن السياسات المحاسبية الهامة والإفصاحات عن الإيرادات مبينة في الإيضاحين 2.4 (أ) و 4 حول البيانات المالية، على التوالي.</p>	<p>لقد تناولنا المخاطر المحددة من قبلنا من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم ما إذا كانت سياسات الاعتراف بالإيرادات للشركة متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية وقانون شركات التأمين في سلطنة عُمان واختبرنا تطبيق تلك السياسات. على وجه التحديد، فقد أخذنا في الإعتبار ما إذا كان يتم محاسبة الأقساط على وثائق التأمين في تاريخ بدء الوثائق، وذلك من خلال اختبار عينة من بنود الإيرادات إلى عقود التأمين، مع التركيز بشكل خاص على المعاملات التي وقعت بالقرب من تاريخ التقرير. • قمنا بتقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة الداخلية حول تسجيل الإيرادات في الفترة الصحيحة. • قمنا بمقارنة رصيد حساب احتياطي الأقساط غير المحققة كما هو مبين في البيانات المالية إلى رصيد الاحتياطي المحسوب من قبل الخبير الاكتواري للشركة. • قمنا بإعادة حساب احتياطي أقساط التأمين غير المحققة على أساس الفترة المتبقية من عقود التأمين القائمة كما في تاريخ التقرير. • اختبرنا أيضاً عينة من قيود دفتر اليومية المسجلة في حسابات الإيرادات لتحديد أي بنود غير عادية أو غير منتظمة، واختبرنا التسويات بين الملف الرئيسي للسياسات ودفاتر الأستاذ المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2017

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2017، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة 2017 بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2017 (تابع)

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي سوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإस्तنتاج التأكيد في هذا الشأن.

ارتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة هم مسئولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه دليل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهريّة حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهريّة الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في الشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام 1974 وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

سانجاي كواترا

مسقط

26 فبراير 2018

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة الرؤية للتأمين (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في الشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Ernst & Young LLC
Saifan
سانجاي كواترا
مسقط

٢٦ فبراير ٢٠١٨